

كان يرتكب بها زالا ولا ابي الطاهر لئلا يكون ابريقا والعدد فابل ان يكون صديقا  
 وحقه ذلك ولما نحو ذلك بدوهم وقد يصح الاخبار فيه ويذكر التاويل في  
 قد رويها في بان قيات له اخذ درهم وجعل من حيا الخبز مع الاجتنار  
 ح كذا يكون الحزين في المعقولة هو اخذ ودرهم معقول اسم الفاعل الذي في خبر  
 يخرج عن ان يكون خبرا فاقبح الفرق ثمة افعالا الحسبي كذا في ولسي رسم وتم  
 ونظر يتعدى ليجرد وهذا البرعالي الي ان سموا ان دخلت على ما لا يسميه  
 وهو الة ان تعدد في اثنين على اسمها ان دخلت على ما لا يسميه نحو تعدد لوجرد  
 تكلم سدت منه المعقول الثاني وان دخلت على ما لا يسميه نحو تعدد لوجرد  
 بقره يتكلم في بحر معجب حال وليست سادة مسدا لمعقول الثاني واعواد  
 به كما في كل من ان الصمير عايد لتابع المرحوم وعليه يكون التعريف وهو  
 قوله في الثاني في الرتبة اعرب باعرب اي يحسن سائيد ووجهه وانما قد رآه ذلك  
 لان سخي اعرب السابغ لا ينقل عنه الي الثاني وانما المعنى ان المتعوم والاقام  
 يندرجان تحت فزع من الاعراب من ربه او نصب او جرح وقوله الحاصل والمجرد  
 وصفان لا يراى للمضائق السابق واعواد بالي مسر ما نطق بعامله اول اسوالمكان  
 ريفعا ونصبا او جرحا واعواد بالمجرد ما نطق على ما نطق بوا مله وال  
 يخرج اي عقيد المعتقد المتجدد يد حولا تابعه انما ليس يترت فان قلت  
 قد تعربوا الخبر يا عرب المعتقد انهم كما اذا كانا لثا نصح مما ينصب الخبر  
 محو طنت ان اقا ما فقد صدق على الخبر في هذه الصورة انه اعرب باعرب يا سا  
 بقدر الحاصل وهو الة التي كان عليه ما قبل دخول الناصح في زيد قائم والمجرد  
 فان قائم في فظن زيد انا اعرب باعرب سابقه وهو المنصب في خبر في تعرب  
 الثاني في يكون التعريف غير ما فيه والحوا ان لشركه بالاعراب المعتقد في اعرب  
 في ذلك ان يكون الثاني تابعه الاول في كل اعرب وورد على الاول والمعص  
 ليس كذلك فان قائم وان تبين به احد دخول الناصح انما يصح لا ينبغي اذا  
 دخل على الابدان فالصح لكا وان وحال المنصوب معطوف على قوله الخبر اي وتخرج  
 حال المنصوب وانما في حال يكون حال المنصوب لاجل ان يتحمل قوله ان يرب  
 باعرب سابقه الحاصل في يخرج بقيد والمجرد اما حال المرفوع فليس يداخل اصلا  
 حتى يحتاج لاجراجه فان راكبا في قوله حان يركبها لم يرب باعرب سابقه الحاصل  
 في

وي

وتبقى ان هذا التعريف الذي ذكره المص غير ما في الة انه يدخل فيه الخبر الثاني ان  
 تعدد الاحياء في الرومان حلو خاص وان خاص يرب باعرب سابقه  
 الحاصل والمجدد يد حولا الناصح ويجاب بان الخبر الثاني في ربح يتعدى الثاني  
 فانه ليس المراد الثاني في الورد بل المراد الثاني في الة انه يدخل فيه سابقا و  
 معنى ذلك ان لا يكون ذلك اللفظ الثاني مقصودا لذاته بل انما هو مقصود  
 بعد تعدد الاول المتعوم ونظر في الفقه كذا هو شأن التوايه وليس كذلك  
 الخبر الثاني في الورد فانها في الفقه سيات وما في قوة شي واحد فليس ثانيا  
 في الرتبة بل في العدد وزاد المراد في التعريف قيدا لاجراجه الخبر الثاني  
 فقال وليست خبر واعترض عليه انه كان عليه ان يرب ادمه وعبر جرحا في يخرج  
 لهما الثاني رتبة نحو حان يدو فاحكاما كما فان الجماد الثاني ما في ربح لله واديب  
 عنه فان قره يرب اعرب باعرب سابقه ربه معناه انه كان في الخبر الثاني  
 واحد في خبر الجمال الثاني بالنظر لجمال الاول ان اعربها واحد لا يتعدى  
 هو المنصب وورد ان التعريف غير جامع كونه لا يشمل التوكيد المظفر  
 في اسما الافعال نحو فمهران مهران الفقيه ومنه وهما مهران في  
 بالحقيقا في اصله وفي الافعال كقولهم انما ك اللاحق في خبر  
 وفي الحروف نحو قوله لا الوجود يجب بشئ منها اخذت على ما نطقا  
 وعهودا ويجاب بان معنى اعرب باعرب سابقه انما هي انما كان له اعرب  
 قد دخلت المذكورات بانها بحيث لو كان للسابق اعرب باعرب اللاحق  
 بذلك الاعراب اربعة اقسام يستعمل اللفظ البيان وعطف  
 المقت واللفظ به واذا اجتمعت التوايه يبدوا بالفتحة يعطف  
 البيان في التوكيد ثم لا يبدى ثم بالفتحة في حال الراجح القاضل ان يركب نفسه  
 اخترا وزيد الفتحة ويزاد الوصف والصفة وهو التابع  
 هذا خبر في التعريف شامل لجميع التوايه وقدره اشتقاق اللفظ او بالفتحة نحو جرح  
 المظفر يخرج بقية التوايه فانها لا تكون مشتقة ولا مودته وبق التوكيد  
 اللفظي المشتق نحو جرح زيد لفاضل الا ونبوت الثاني في توكيد لفظي ويخرج  
 بقوله الموضع لم يتوهم او المحصى له فانه التوكيد المظفر ليس الفتح منه  
 واحد من هذه الامرين ثم كونه موضعا او محصاه هو الاصل الكثير